

## خطاب المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر بمناسبة اليوم العالمي للفتاة

بيان | ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

ترحب منظمة العمل الدولية بالإهتمام الخاص في وضع الفتاة بمناسبة هذا اليوم العالمي الجديد التابع للأمم المتحدة.

وتجرد الإشارة إلى الفروقات وعدم المساواة بين الجنسين الراسخة في سن مبكرة إلى إفراز اللامساواة بين الجنسين على المدى الطويل في عالم العمل.

إذا لا بد لنا من التحرك من أجل ضمان�احترام حقوق جميع الفتيات والفتىان على حد سواء. ولكن، وبصرف النظر عن القيم والمبادئ والحقوق السائدة على مستوى الأسرة الدولية، يتم تهميش الفتىات بشكل منهجي ومفرط على أساس الجنس. وبالتالي، يجب وضع حد لهذا الوضع.

أما عمل الأطفال والزواج المبكر، فهي ممارسات تتم عن حرمان الأطفال من الحقوق وعن التقييد شديد لنموهم الكامل. كما تلقي مثل هذه الممارسات بأوزارها على القدرة الإجمالية للمجتمعات على تحقيق أهداف التنمية.

من جهة أخرى، تشكل الفتىات نحو ٨٨ مليون من الأطفال العاملين في العالم. ولقد تم الإعتراف بوضعهن الهش في الإتفاقية رقم ١٨٢ بشأن خطر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها الصادرة عن منظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٩، وهي تطلب من الدول الأعضاء أخذ هذا الوضع الخاص في الحسبان.

وبموازاة ذلك، تخرط العديد من الفتىات في القوى العاملة في سن مبكر، وغالباً ما تعملن في الوظائف المتدينية للأجور والأقل أماناً وتتجد أنفسهن ضحية عدم المساواة من حيث النوع الاجتماعي في المنزل ومكان العمل على حد سواء. أما الفتىات اللواتي يعملن في المنزل فيبقى عملهن محظوظاً عن الأعين وغير مشمول بالإحصاءات. كما تتعكس نماذج عدم المساواة على نتائج التعليم حيث تشكل النساء ٦٤ في المائة من البالغين الأميين.

وتتفاقم عدم المساواة في الوصول إلى التعليم الإبتدائي في مرحلة التعليم الثانوي. وتعتبر إتاحة التعليم إبتداءً من التعليم الأساسي ذات الجودة أمام الجميع الشارطة الأهم من أجل القضاء الفعلي على عمل الأطفال والخطوة الأساسية من أجل توسيع آفاق أفضل أمام العمل اللائق في سن الرشد وتوليد ديناميكية جديدة للتغيير تقرن بالتقدم الاجتماعي والإقتصادي.

ولطالما إتضحت منافع الثمين والإستثمار في الفتىات لأنها تعود بالفائدة عليها، وعلى أسرتها، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

ويتطلب تحسين وضع الفتيات على أساس مستدام بلورة مجموعة متناسقة من التدابير المتوجهة نحو تغيير الهيكليات، والسياسات والقيم التي تواصل الإجحاف الاجتماعي. كما يجب أن تقرن التدابير التي تستهدف الفتيات بإجراءات على مستوى تمكين النساء والأمهات من خلال التنظيم، والوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل والحماية الاجتماعية.

أما اليوم، فنظرًا إلى إستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين، تدعو الحاجة إلى التصميم والحزم من أجل إعادة الالتزام بأهداف التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في إطار رسم ملامح العالم، حيث تحتل الفتاة موقعها الصحيح على قدم المساواة مع الفتيان، في المنزل والمدرسة وتستعد للإنخراط في عالم العمل في الوقت المناسب.